اقتصاد

جهاز الرقابة المالية يحيل ملف «معاشات متقاعدي الرقة» على القضاء بتقرير تمهيدي والعين على حمص وحلب ودير الزور

علي نزار الأغا
محمد راكان مصطفى

لاقت قضية رواتب متقاعدي الرقة اهتماماً واسعاً من الأجهزة المختصة، رغم الضغوط التي رافقت تفاصيلها ومجرياتها، وفي آخر المستجدات، أعدّ الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريراً تمهيدياً يكشف بعض المخالفات التي تم إثباتها، والتي تشكل أطراف خيوط اللعبة، ليدخل القضاء المختص على الخط، لتدعيم موقف الجهاز بعد أن تم إيقاف المتهمين لدى الضابطة العدلية.

وفي تطور الأحداث، كشفت مصادر مسؤولة لـ«الوطن» مراجعة ٣٢٠٠ متقاعد من أصل ٩ آلاف لمحافظة الرقة، وأنه تم حتى تاريخه تسجيل ٣٠ حالة وفاة حديثة، و٤ حالات وفاة وقعت عام ٢٠١٤ وثلاث حالات من عام ٢٠١٣، إضافة إلى حالة وفاة وقعت في نهاية العام ٢٠١١، مع استمرار صرف المعاشات لهذه الحالات دون أخطار المؤسسة عن أي منها.

وبيّنت المصادر أنه تمت معرفة هذه الحالات بسبب وجود ورثة لهم أخطروا المؤسسة عند بدء التحقيق بهذه الواقعات، إذ إنه من الصعب معرفة وجود حالات أخرى، إن لم يكن هناك إبلاغ عنها لعدم وجود ورثة أو بسبب سفر كامل العائلة إلى خارج القطر.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» أن هناك زيادة لوحظت في كتلة معاشات محافظة حلب رغم الظروف حتى أنه طرأ عليها زيادة بدلاً من النقص، فهل سيكون دور حلب بعد الانتهاء من التدقيق في معاشات حمص ودير الزور؟ وبحسب ما علمت به «الوطن» يقدر مبلغ خسارة الخزينة في هذا الملف نحو ٣,٥ مليارات ليرة سورية على مدى ٣ سنوات تقريباً لو ثبتت الاتهامات وفق ما هو متوقع.

وبالعودة لموضوع معاشات الرقة، فقد حصلت «الوطن» على نسخة من التقرير التمهيدي للجهاز المركزي للرقابة المالية الذي أحيل إلى المحامي العام الأول بدمشق والمتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فرع دمشق المتعلقة بصرف معاشات متقاعدي محافظات الرقة وحمص ودير الزور.

ويذكر التقرير تواطؤ أعضاء لجنة الأمر الإداري رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٣/١٠/١٢ المشكلة بفرع دمشق لصرف رواتب متقاعدي الرقة وحمص ودير الزور مع موظفي الفروع ولا سيما فرع الرقة، ما ترتب عليه صرف المعاشات التقاعدية خلافاً لأحكام القانون والأنظمة النافذة، وذلك من خلال صرف رواتب متقاعدي الرقة من دون إبراز وكالات قانونية أو عدم تصديق الوكالات المبرزة وفقاً لأحكام القانون ولتعميم الإدارة العامة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم /١٠/ ٥٤٦٤/ص تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥ المتضمن الطلب إلى أصحاب الوكالات تجديدها كل ثلاثة أشهر وتصديقها أصولاً من المحامي العام الأول بدمشق، إضافة إلى إبلاغ أصحاب الوكالات خطياً بإحضار صاحب العلاقة الموكل مع بيان عائلي تحت طائلة الصرف.

حيث تبين بالتحقيق الأولي قبض رواتب متقاعدين من فرع الرقة بموجب وكالة مصدقة بتاريخ ١٨/ ٨/ ٢٠١٣، إضافة إلى قبض معاشات لستة متقاعدين من دون إرفاق وكالات قانونية من الأشخاص المذكورين مع الإشارة إلى أنه عند قيام الإدارة العامة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بصرف معاشات متقاعدي الرقة للبريد والطلب من صاحب العلاقة الحضور شخصياً لقبض راتبه التقاعدي فقد تبين وفاة أحد المتقاعدين بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ وذلك من خلال بيان الوفاة المبرز من ورثته والمؤرخ في ٢٠١٥/٧/١١.

كما تبين وبالشكوى المقدمة من وريث إحدى المتقاعدات أنه تم قبض الرواتب التقاعدية لوالدته من الشهر الحادي عشر وحتى الشهر السابع من وكلاء على الرغم من عدم توكيل المذكورين من صاحبة المعاش.

> مخالفات مدير فرع التأمينات الاجتماعية بدمشق تحت تصرف وزير العمل
>
> ٣,٥ مليارات ل.س تقديرات خسائر الخزينة جراء التلاعب على مدى ٣ سنوات

وذكر التقرير قيام اللجنة المسؤولة بالصرف خلافاً لتعميم الإدارة العامة رقم ٥٦٤/٨/ص تاريخ ٢٠١٤/٢/٢ المتضمن عدم قبول الوكالات الجماعية وبالأخص لموظفي فرع الرقة، بسبب مخالفتهم لتعليمات المؤسسة واستغلال عملهم الوظيفي، حيث استمر العاملون المذكورون بقبض رواتب المتقاعدين بالرقة حتى الشهر الخامس من عام ٢٠١٥.

ومن خلال استجواب الموقوفين، ثبت بالتقرير استمرار الوكلاء الجماعيين بدخول فرع دمشق والقبض حتى الشهر الخامس من عام ٢٠١٥.

وباستجواب العامل بفرع الرقة الذي أكد قيام بعض عاملي فرع الرقة بتوزيع رواتب متقاعدي الرقة حتى الشهر الخامس من عام ٢٠١٥، إضافة إلى ارتباط بعض الوكلاء بالعصابات المسلحة، وعدم قيام بعض الوكلاء بإيصال الرواتب للمستحقين.

ما ثبت قيام موظفي الرقة الوكلاء الممنوعين من دخول فرع دمشق، بتوكيل الغير للقبض بموجب وكلائهم مستندين بذلك إلى ما ورد بحيثيات الوكالة «حقهم بتوكيل الغير»، علماً بأنه وبعد الاطلاع على جزء من وكالات أحد الوكلاء لم ترد عبارة توكيل الغير ومن ثم قيام بعض الوكلاء بتوكيل الغير باطل أصولاً.

وكما يذكر التقرير التمهيدي وجود ازدواجية في صرف بعض المعاشات حيث يتم صرف المعاش مرتين من فرع دمشق ومن كوة الرقة. كما بيّن التقرير وجود نقص بنحو ٤ ملايين ليرة سورية في صندوق المعاشات التقاعدية لمحافظات حمص والرقة ودير الزور، وذلك من خلال الجرد المفاجئ من البعثة التفتيشية للجهاز المركزي. ما ترتب عليه مسؤولية أمين الصندوق عن النقص المذكور.

وذكر التقرير مخالفة مدير فرع تأمينات دمشق المتمثلة بعدم تأمين جميع الوثائق والبيانات المطلوبة منه خاصة الوكالات الجماعية لبعض الوكلاء لا سيما وكلات العاملين بفرع الرقة، إضافة إلى عدم متابعة تطبيق التعاميم الصادرة عن الإدارة العامة الواردة بمتن التقرير، وإسناد مهمة تدقيق الوكالات لعامل مؤقت «لمراسل».

وقد انتهى التقرير التمهيدي إلى عدة مقترحات، تمثلت بإحالة ١١ شخصاً إلى القضاء المختص سنداً لأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادي رقم ٣ لعام ٢٠١٣ ولأحكام المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات العام.

ووضع مخالفات مدير تأمينات دمشق المذكورة بمتن التقرير بتصرف وزير العمل.

وختم التقرير المهور بتوقيع رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد العموري بعبارة: «مع تأييدنا لما ورد أعلاه يرجى الاطلاع وتحريك الدعوى العامة بحق المذكورين أعلاه على أن يتم موافاتكم بالنتائج النهائية للتحقيقات فور صدورها».

وستقوم «الوطن» بنشر كل جديد تحصل عليه في هذا الملف والملفات الأخرى المشكوك فيها، تحت عنوان واحد، هو الفساد، وسوف تنشر نتائج التحقيقات لمتابعة من تثبت إدانته ومن تثبت براءته.

دمشق تطلب مليون ليتر بنزين يومياً

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي لـ«الوطن» أن طلبات البنزين المنفذة بدمشق ارتفعت من ٣٧ طلباً إلى نحو ٤٥ طلباً يومياً باستثناء يوم الجمعة بمعدل زيادة ٧-٨ طلبات يومياً علماً أن حجم الطلب يبلغ ٢٢ ألف ليتر لتصبح الكميات المخصصة يومياً لدمشق نحو ٩٩٠ ألف ليتر وأن هناك مقترحات تقدمت بها المديرية لزيادة هذه الطلبات لنحو ٥٠ طلباً يومياً.

وعن أسباب زيادة الطلب على المادة في دمشق أوضح شبلي أن معظم الزيادة على الطلب مصدرها ريف دمشق وهو ما سبب الازدحام أمام محطات الوقود مبيناً أنه تم إحداث ثلاث محطات وقود جديدة في مدينة دمشق وهي محطة الجلاء ومحطة الزاهرة ومحطة كفرسوسة من أصل ١٠ محطات من المخطط تنفيذها خلال العام الحالي وذلك لزيادة عدد منافذ بيع وتوزيع المحروقات والتخفيف من حالات الازدحام والاصطفاف أمام المحطات.

ومن جانبه بيّن معاون المدير محمود الخطيب أن عدد الضبوط المنظمة في أسواق دمشق خلال شهر آب الماضي بلغت ٤٦٨ ضبطاً شملت ١٠١ ضبط لعدم الإعلان عن أسعار السلع و٤٠ ضبطاً بحق المطاعم والمقاهي والفنادق و١٤ ضبطاً بحق مخالفين باعوا بسعر زائد و١٤ مخالفاً للإعلان بسعر زائد بينما تم تنظيم ٦ ضبوط لمخالفين باعوا مستهلكين بسعر زائد وضبطين للإعلان بشكل غير واضح بينما كان نصيب عدم إبراز فواتير غير نظامية وعدم تداول الفواتير ٢٧ ضبطاً وحيازة مواد منتهية الصلاحية ٣ ضبوط وتصرف بالمواد المدعومة من الدولة ٥ ضبوط والضبوط المتعلقة بالخبز والأفران ١٤ ضبطاً إضافة إلى ضبط للاتجار بالدقيق التمويني وضبط آخر لنقل اللحوم بسيارة غير مبردة وثلاثة ضبوط تم تنظيمها للقيام بعمليات الغش في البضاعة وفي مجال المحروقات تم تنظيم نحو ٩ ضبوط بسبب نقص الكيل وضبط للتلاعب بالعداد وضبط آخر للاتجار بمادة المازوت بينما بلغ عدد العينات الغذائية وغير الغذائية والعينات السعرية التي تم سحبها للدراسة نحو ٢٤٠ عينة.

كما بين الخطيب أن عدد الإغلاقات الإدارية التي نفذتها المديرية خلال الشهر الماضي بلغت ١٥ عملية إغلاق لمحال تجارية وتمت إحالة مخالفين موجوداً إلى القضاء وحجز سيارتين إضافة إلى أنه تمت إحالة ٣٥ ضبطاً للقضاء للنظر فيها وفق القانون١٤.

«المركزي» يطلب التدقيق بالحسابات المصرفية للجمعيات والمؤسسات الخاصة

الوطن

دعا مصرف سورية المركزي إلى ضرورة توجيه من يلزم لبذل العناية الواجبة في متابعة شؤون الحسابات المصرفية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الخاصة وتلافي وقوع أي مشكلات أو تراخ في معالجة العمليات المصرفية على هذه الحسابات والالتزام بالأحكام الخاصة بهذا الشأن والمتعلقة بالحسابات المصرفية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الخاصة عملا بنصوص القانون رقم ٩٣ لعام ١٩٨٥ وتعديلاته بخصوص هذه الحسابات.

وأشار المصرف إلى بعض هذه الأحكام وهي التأكيد على أن عملية فتح الحساب المصرفي لأي جمعية أو مؤسسة خاصة تتم حصرا بوجود كتاب تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية يتضمن رقم وتاريخ إشهار الجمعية وتسمية شخصين مخولين بتحريك الحساب بعد فتح الحساب مجتمعين هما رئيس مجلس الإدارة وينوب عنه نائب رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه وأمين الصندوق ولا يحق للجمعية أو المؤسسة الخاصة أن تفتح أكثر من حساب مصرفي واحد إلا في حال منحها استثناء من وزارة الشؤون الاجتماعية على ألا يزيد عدد الحسابات المصرفية على ثلاثة حسابات.

ومن الأحكام التي تضبط هذه الحسابات المصرفية منع فتح حساب لأي جمعية أو فرع غير مشهر تابع لجمعية مشهرة أو مؤسسة أو مبادرة أو رابطة أو ملتقى أو تجمع أو أي مسمى يرتبط بتأسيس كيان ينتمي للمجتمع الأهلي إلا بعد حصوله على قرار إشهار من وزارة الشؤون الاجتماعية والالتزام بطلب البيانات والثبوتيات المعتمدة وفقا للقرارات والأنظمة المرعية عند فتح حسابات للجمعيات والمؤسسات الخاصة وعدم فرض قيود أو طلب أي أوراق إضافية إلا للضرورة وطلب حضور محركي الحساب لملء الاستمارات واعتماد التواقيع وعند تغيير أعضاء مجلس الإدارة يتم اعتماد التغيير من المصرف بناء على كتاب صادر عن مدير الشؤون الاجتماعية في المحافظة التي فيها الجمعية مع ذكر رقم قرار تفويض الأعضاء الجدد.

ونصت هذه الأحكام كذلك حسب مصرف سورية المركزي على صرف الشيكات المحررة بتوقيعين غير منفصلين حصرا وختم الجمعية المشهرة من وزارة الشؤون الاجتماعية وتسليم المبالغ المالية لأمين الصندوق حصراً إلا في حال وجود تفويض أصولي لشخص آخر وألزمت المتبرع وفي حال تقديم التبرعات للجمعيات الالتزام بالإجراءات المتبعة وتقديم الأوراق والثبوتيات اللازمة وفقاً للقرارات والأنظمة النافذة والناظمة لهذا الموضوع مع جواز في حالات خاصة استثناء المتبرع من التقدم بهذه الأوراق وفق ضوابط محددة تصدر عن هيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهذا الخصوص أصولاً ويلتزم المصرف بإبلاغ هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند وجود أي شبهة في العمليات المنفذة على حسابات الجمعيات والمؤسسات الخاصة حسب الإجراءات المعتمدة.

وجاءت دعوة المصرف المركزي استنادا إلى أهمية الخدمات التي يقدمها القطاع الأهلي للمجتمع وإلى مساهمته المتزايدة في دعم الاقتصاد الوطني وخاصة في ظل الظروف الراهنة وانطلاقا من التنسيق الجاري بين مصرف سورية المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية في إطار تأدية دورها الرقابي على هذا القطاع لأنها الجهة الإشرافية الوحيدة في الدولة المخولة بالرقابة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٣ لعام ١٩٨٥ وتعديلاته.

الوزير ومديرو التموين يتحدثون عن احتضان المراقب.. ليس المهم عدد الضبوط بل نوعيتها

الوطن

دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات إلى ضرورة إيجاد آليات ووسائل فاعلة في ضبط حركة الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار ومع الغش وتحسين جودة رغيف الخبز بما يعزز صمود شعبنا في مواجهة آلة الحرب والإرهاب الذي طال البنية التحتية لاقتصادنا الوطني.

وقال الوزير شاهين خلال اجتماع عقد برئاسته لمديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات ظهر اليوم: إننا جميعاً ملزمون بتحقيق غاية أساسية وهي ضمان حقوق المستهلك وتوفير جميع الاحتياجات الأساسية للإخوة المواطنين بمواصفات ونوعية جيدة وبأسعار مناسبة، مشدداً على ضرورة العمل الجاد من أجل عودة ثقة المستهلك بدور وعمل عناصر حماية المستهلك وتشجيعه لأن يكون الفاعل دوماً في جمعية حماية المستهلك.

وفي معرض حديثه عن حرص الدولة على استمرار توفير مادة رغيف الخبز بمواصفات ونوعية جيدة أكد الوزير شاهين أنه من غير المقبول أن يكون هناك تباين في نوعية إنتاج رغيف الخبز بين فرن وآخر وبين منطقة وأخرى مع العلم أن الأفران نفسها تمتلك مستلزمات إنتاج مادة الرغيف نفسها من الطحين والخميرة والملح وغيرها، مشيراً إلى أن هذا الموضوع حسب المختصين والمعنيين يتوقف على طريقة صناعة الرغيف وعلى مهارة من يقوم بإنتاج رغيف الخبز ولذلك على الجميع حث المخابز لتطوير وتحسين نوعية المنتج ليكون بالمواصفات والنوعية والجودة نفسها على امتداد القطر العربي السوري.

وأكد الوزير شاهين ضرورة أن ينهض الجميع بمسؤولياتهم كاملة وأن يبذلوا قصارى جهدهم وأن يعملوا كفريق واحد يتناغم في الأداء والمهارة والعطاء وفي معالجة القضايا التي تخدم المستهلك بشفافية ووضوح.

وركز الوزير شاهين على أهمية دور عناصر حماية المستهلك والنهوض بمهامهم بشكل صحيح وسليم والعمل على تشجيع جودة المراقب ودعم أدائه واحتضانه والدفاع عن واجبه شريطة ألا يكون هناك أي شطط لعمل المراقب أو أن يسيء لمهامه ومسؤولياته تجاه الغير، مشيراً إلى أن المهم في عمل عناصر حماية المستهلك ليس في عدد الضبوط وإنما في نوعية الضبوط وجدواها وآثارها على الأرض.

وطالب الوزير شاهين مديري الداخلية بالمحافظات باستثمار أقصى الطاقات والخبرات لإيجاد الحلول للعديد من القضايا المتعلقة بعملهم ومعالجتها بمهنية وفنية وحرفية عالية.

وأكد أن الدولة معنية برعاية وحماية مصالح المجتمع كافة وتوفير جميع الاحتياجات الأساسية لهم والسهر على راحتهم وتأمين متطلباتهم.

وطالب الوزير شاهين بتقديم مذكرات تعكس تصوراتهم وطموحهم لتطوير واقع العمل والأداء بما يخدم قضايا الوطن والمواطنين.

أرقام بالألوان

٤ ملايين دولار للتجار ومثلها للمواطنين تباع يومياً في دمشق

كشف مدير إحدى شركات الصرافة المرخصة لـ«الوطن» أن تمويل مصرف سورية المركزي للمستوردات وصل إلى نحو ٤ ملايين دولار يومياً، على حين شهدت شركات ومكاتب الصرافة إقبالاً من المواطنين على شراء الدولار بمبالغ تبدأ من ٢٠٠ دولار ويمكن أن تصل إلى ألفي دولار للاحتياجات الشخصية، وقد أن يصل إلى ١٠ آلاف دولار لأغراض علاج وشراء الأدوية.

موضحاً بأن ٩٠٪ ممن يقبلون على شراء الدولار يكون لحاجة استخدامه في السفر لخارج البلد سواء ممن يشتري من السوق السوداء أو من مكاتب وشركات الصرافة، وقد وصل متوسط المبالغ التي تباع للمواطنين إلى نحو ٤ ملايين دولار يومياً، ومع العلم بأن هناك مبلغاً محدداً لمن يود إخراج عملات أجنبية معه عبر المعابر الحدودية ولكن الأغلبية ممن يغادرون يكون بطرق غير نظامية أي تهريباً.

وسجل سعر دولار الحوالات ٣٩٦ ل. س، على حين وصل سعر دولار السوق السوداء إلى ٣٢٠ ل.س يتم تداوله في الأوساط التجارية لحاقاً ببعض المواقع الإلكترونية، بينما سعر مصرف سورية المركزي سعر الدولار بـ٣١٠ ل. س.

اجتماع لمجلس إدارة البورصة هذا الأسبوع وإجراءات جديدة لتحسين التداول

بلغ حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول الحالي ٥٧ ألف سهم، بقيمة ١٣ مليون ل. س، موزعة على ٣٧ صفقة، منها صفقة واحدة ضخمة بقيمة تداول ١١ مليون ليرة سورية، وبحجم ٣٤ ألف سهم، على حين كانت الصفقات العادية ٣٦ صفقة بحجم تداول ٢٣ ألف سهم وبقيمة تداول مليوني ليرة سورية، على حين انخفض مؤشر السوق ليقف عند ١٢٠٣ نقاط عن آخر أسبوع في شهر آب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن بأن شهر آب كان مبشراً بتحسن أداء بورصة دمشق، مقارنةً مع شهر تموز مع التمنيات باستمرار تحسن الأداء خلال شهر أيلول الحالي والدخول بالربع الأخير من العام ٢٠١٥.

ولفت حسن إلى أن الأسبوع الحالي سيشهد انعقاد اجتماع لمجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وقد يصدر عنه إجراءات معينة لتحسين أداء السوق ورفع قيمة المؤشر، إضافة إلى مشاركة سوق دمشق للأوراق المالية في معرض المصارف والتمويل الصغير الذي سينعقد برعاية هيئة الأوراق والأسواق المالية.

مبيعات دمشق الذهبية ترتفع إلى ٣ كيلو غرامات يومياً

استقرت أسعار الذهب في الأسواق المحلية، وسط تحسن في حركة البيع والشراء، فقد حافظ غرام ٢١ قيراطاً على سعر ٩٨٠٠ ل. س مسعراً على سعر وسطي للدولار ٣٠٠ ل. س. وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جمعية الصاغة وصنع الحلي غسان جزماتي أن حركة المبيع والشراء في سوق الذهب شهدت تحسناً مقبولاً خلال الفترة الحالية، حيث وصل المبيع اليومي للذهب في أسواق دمشق إلى ٣ كيلو غرامات يومياً، موضحاً بأن أغلبية عمليات البيع تكون للحلي والمصاغ بسبب وجود مناسبات خلال هذا الوقت من العام، على حين انخفض الإقبال على ذهب المدخرات كالأونصة الذهبية السورية والليرة الذهبية السورية.

وقد سجلت الأونصة الذهبية عالمياً سعر ١١٢٥ دولاراً، منخفضة عما كانت عليه سابقاً حيث وصلت إلى حدود ١١٦٠ دولاراً. حيث انخفض سعر الذهب في ختام التعاملات بعدما أخفق تقرير الوظائف الأميركية في تبديد الغموض بشأن احتمال قيام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) برفع أسعار الفائدة في المدى القريب.

الأسود يهبط ٢٪ في يوم واحد

هبطت أسعار العقود الآجلة للنفط نحو ٢٪ في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، الأمر الذي سوّغه تقرير لوكالة رويترز بعدم اهتمام المتعاملين في السوق بانخفاض عدد منصات الحفر الباحثة عن الخام في الولايات المتحدة الذين ركزوا بدلاً من ذلك على تخمة المعروض وتراجع الأسهم الأميركية.

وكانت أحجام التداول في ختام التعاملات قليلة حيث بدا أن المستثمرين ترددوا في القيام برهانات كبيرة قبيل عطلة عيد العمال في الولايات المتحدة في مطلع الأسبوع.

وهبطت العقود الآجلة لبرنت ١,٠٧ دولار (٢,١١ بالمئة) عند التسوية إلى ٤٩,٦١ دولاراً للبرميل. ونزلت العقود الآجلة للنفط الأميركي ٧٠ سنتا (١,٥ بالمئة) عند التسوية إلى ٤٦,٠٥ دولاراً للبرميل.

وفي سياق متصل، أعلنت أكبر نقابة لعمال النفط في البرازيل يوم الجمعة تأجيل بدء إضراب مفتوح عن العمل على شركة بتروبراس النفطية المملوكة للدولة إلى يوم الإثنين مؤجلة حملة على تخفيضات مزمعة في الميزانية وبيع أصول في الشركة.